بصفته ممثلاً للمجموعة العربية

الغانم يحضر مأدبة عشاء أقامتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

حضر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بصفته ممثلا للمجموعة العربية مأدبة عشاء اقامتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كويفاس بمقر البعثة المكسيكية في جنيف أمس الأول على شرف رؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد.

وكان الغانم قد وصل على رأس وفد برلماني إلى مدينة جنيف السويسرية امس الأول للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال138 الذي سيعقد خلال الفترة من 23 إلى 28 مارس الجاري حيث كان في استقباله على أرض المطار مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم وسفير الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد الكويت أمام الجمعية العامة للمؤتمر الذي سيناقش ملف المهاجرين واللاجئين وما يستجد من أعمال من بنود طارئة على جدول الأعمال وفي مقدمتها البند الطارئ بعنوان (أحقية الفلسطينيين بالقدس) والذي تقدم به الوفد الكويتي إضافة إلى وفود برلمانية أخرى ويهدف إلى التشديد على الرجوع إلى الميثاق الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن ليكون متماشيا مع الدعوات العالمية تجاه إدانة اعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني المغتصب.

وسيحضر الغانم على هامش أعمال المؤتمر اجتماع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لتفنيد الشكاوى والادعاءات غير الصحيحة المقدمة من نائب حالي وآخر سابق في مجلس الأمة الكويتي وشكاوى أخرى مقدمة من الكيان الصهيوني موجهة ضد الكويت وبرلمانها.

وسيشهد المؤتمر مناقشة الاقتراح الكويتي ومقترحات أخرى بتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يسمح للاتحاد بتوجيه الانذار ثم تعليق العضوية والفصل للبرلمانات التي لا تلتزم بمبادئ الاتحاد الدولي المرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرا بقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها.

الغانم لدى وصوله إلى جنيف وفي استقباله أركان السفارة

وسيترأس الغانم على هامش أعمال المؤتمر الاجتماع التنسيقي للمجموعة الخليجية كما سيشارك في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية وذلك بهدف تنسيق المواقف تجاه القضايا التي ستطرح للنقاش في المؤتمر الدولي وتوحيد وجهات النظر بشأنها.

وسيشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد التي ستناقش عدة قضايا وموضوعات منها الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ومناقشة مشروع القرار الذي سيعتمد في الدورة ال139 المقبلة للاتحاد بشأن تعزيز التعاون البرلماني الدولي بشأن الهجرة وإدارة شؤون الهجرة وصياغة قرار حول إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجال الطاقة المتجددة ومناقشة التحضيرات لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة لعام 2018 بشأن التنمية المستدامة.

ويضم الوفد البرلماني المشارك كلا من النواب نايف المرداس العجمي والدكتور خليل عبدالله أبل وعلي الدقباسي والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي وصفاء الهاشم والأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري

طالب الحكومة بتحري الحقائق وعدم التستر في هذا الشأن

العدساني: شبهة «غسيل أموال» في المجلس الأولمبي الآسيوي

■ على الوزراء المعنيين تفعيل قوانين الدولة للتحري والوقوف على صحة المعلومات

رياض العدساني مصرحا بالمركز الإعلامي للمجلس

■ تحويل «ضيافة الداخلية» إلى النيابة جاء بسبب الشق الجنائي نتيجة ارتفاع قيمة المصروفات

■ قضايا «التأمينات» ومديرها الهارب تؤثر على سمعة المؤسسة ولن أسكت عن أي أمر يخص الأموال العامة

■ لا أتحدث إلا بوجود مستندات وأدلة .. وتطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة أمر لا جدال فيه

■ «تعارض المصالح» يمنع استغلال السلطة ويجب المضي قدما في الإجراءات الرقابية لمثل هذه القضايا

دعا النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء إلى التنسيق مع وزيري المالية والداخلية للوقوف على مدى وجود شبهة (غسيل أموال) من عدمها في المجلس الأولمبي الأسيوي.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه "استنادا الى القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بشأن أملاك الدولة فإن هناك الكثير من التجاوزات والمخالفات على المجلس والمجمع التابع له باستغلال أراضي الدولة".

وأضاف "على الوزراء المعنيين تفعيل دورهم طبقا لمذكرة التفاهم فيما بينهم في عام ٢٠١٧ وتفعيل قوانين الدولة للتحري والوقوف على صحة هذه المعلومات وذكر الاجراءات المتبعة بشأنها.

وأوضح أنه وجه ثلاثة أسئلة في هذا الشأن تتعلق بوجود إيداعات مالية وسحوبات وتحويلات مالية لأشخاص وشركات متعلقة باللجنة الأولمبية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

ودعا العدساني الحكومة إلى عدم التستر في هذا الشأن مؤكدا انه سيثير الموضوع في قاعة عبدالله السالم إن رأى أن هناك تستراً على هذه القضية.

وقال "لقد نمى إلى علمي انه سيتم تحويل هذا الموضوع للنيابة العامة ومن بعدها إلى القضاء" مطالبا الجميع بالعمل لتحقيق المصلحة العامة.

وأكد انه لن يتردد ولن يكيل بمكيالين مثلما أثار قضية الإيداعات من قبل ولن يقف عند هذا الحد حتى لو تم حفظ القضية.

وأوضح العدساني ان قانون تعارض المصالح يمنع منعا باتا استغلال السلطة وكذلك بند الضيافة في وزارة الداخلية مؤكدا أهمية المضي قدما في الإجراءات الرقابية تجاه مثل هذه القضايا.

وبين ان تحويل قضية (ضيافة الداخلية) إلى النيابة العامة جاء بسبب الشق الجنائي نتيجة ارتفاع قيمة المصروفات من مليونين إلى ٢٣ مليونا في السنة الأولى وزادت عشرة ملايين في السنة التالية بإجمالي يصل إلى ٣٣ مليون دينار.

وأشار إلى وجود ما يقارب عشرة ملايين أخرى تتم التسوية فيها بما يصل الى ٤٣ مليون دينار كويتي في السنتين الماليتين ٢٠١٥/٢٠١٤ و٢٠١٦/٢٠١٥، لافتا إلى انه بشأن قضايا مؤسسة التأمينات ومديرها الهارب والاستثمارات والاختلاسات تؤثر على سمعة المؤسسة وانه قدم ثلاثة استجوابات بهذا الشأن.

وأكد انه لن يسكت على أي أمر يخص الأموال العامة خاصة فيما يتعلق بالمناقصات المشبوهة أو الأسهم المتجاوزة او شبهات تنفيع في أراض صناعية او مزارع.

وقال العدساني في ختام تصريحه إن وزيري الداخلية والمالية يعلمان علم اليقين انني لا اتحدث إلا بوجود مستندات وأدلة، وطالبهم بتطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة لتحقيق المصلحة العامة.

الشطي يسأل وزير الصحة عن الحالات المحولة من «الداخلية» إلى «الصحة النفسية»

وجه النائب خالد الشطي سؤالا إلى وزير الصحة د. باسل الحمود عن الحالات المحولة من وزارة الداخلية إلى مركز الكويت للصحة النفسية منذ عام 2010 ونوعيتها.

ونص السؤال على ما يلي:

بالإشارة إلى التقارير الصحافية حول الفساد في مركز الكويت للصحة النفسية في السنوات الماضية وحرصا على حماية الحريات الشخصية وفق الدستور ومن بينها المواد أرقام (30، 31، 34، 36).

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 - كشف بالحالات المحولة من قبل وزارة الداخلية إلى مركز الكويت للصحة النفسية منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع بيان تاريخ التحويل واسم الدكتور الذي كشف على المريض ونوعية الحالات المرضية ومدة حجز المريض في المركز ونوع العلاج الذي تلقاه المريض ومدة العلاج.

2 - كشف بأسماء شاغلي المناصب الإشرافية في المركز منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود هذا السؤال

وزير الأشغال حضر اجتماع اللجنة

«العرائض والشكاوى»: الوزير المتعاون نشكره ومن يرفض .. نحذره مرة ومرتين

اجتماع لجنة العرائض والشكاوى

■ العازمي: حضور المسؤولين جزء من التعاون .. والشكاوى تحل بوجود أصحاب القرار

■ جميع المواطنين لهم الحق في اللجوء للجنة وبابنا مفتوح لأجل وإنصافهم

عقدت لجنة العرائض والشكاوى اجتماعها ظهر امس لمناقشة دراسة الشكاوى ارقام (151و160و190و164و182و99 و107 و64و142)، وارقام (60 و149و150). وحضر الاجتماع وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي ووكيلة وزارة الأشغال عواطف الغنيم.

وقال رئيس اللجنة النائب حمدان العازمي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن حضور المسؤولين جزء من التعاون بين السلطتين خاصة وان هذه الشكاوى لمواطنين والغلب المشاكل تحل بوجود المسؤولين أصحاب القرار.

وأضاف العازمي ان هذا الحضور يأتي استجابة واضحة لمطالبة اللجنة جميع الوزراء بضرورة التعاون وحضور اجتماعات اللجان لخدمة الوطن والمواطن.

وأكد العازمي أن هذه بداية موفقة للجنة التي تعقد اجتماعاتها كل خميس والطرف الحكومي كذلك مشيرا إلى أن الوزير الذي يتعاون نشكره ومن لا يتعاون نحذره مرة ومرتين وثلاثا.

وأضاف أن جميع المواطنين لهم الحق في اللجوء للجنة وأن بابها وباب الشعب مفتوح لأجلهم ولإنصافهم خاصة وأن عملنا أمانة وواجبنا أن نؤديه على أكمل وجه.

وطالب العازمي الوزراء بالتعاون مع جميع اللجان لأن الهدف واحد وهو خدمة الوطن والمواطن وحل مشاكلهم.

خطة المؤسسة لمعالجة الأسباب

الشاهين يسأل الحجرف عن استقالة عدد من موظفي «التأمينات»

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير المالية نايف الحجرف عن أسباب استقالة عدد من الموظفين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدد المستقيلين وخطة المؤسسة لمعالجة هذه الأسباب.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قد استقال منها عدد كبير من الموظفين الشباب ومن ذوي الخبرة والكفاءة في السنوات الأخيرة وذلك بسبب عدم حصولهم على التقدير المعنوي والمادي المناسب وضعف رواتبهم مقارنة مع رواتب جهات حكومية أخرى.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 - كم يبلغ العدد الإجمالي للموظفين المستقلين من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الفترة منذ 1 يناير 2015 حتى نهاية 2017 مع بيان عدد المستقيلين في كل قطاع في المؤسسة؟

2 - هل بحثت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أسباب هذه الاستقالات؟ وهل وضعت خطة لمعالجتها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فمتى ستطبق تلك الخطة؟

3 - هل يوجد توجه لزيادة رواتب الموظفين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟

4 - كشف بعدد الموظفين غير الكويتيين المعينين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مع بيان مسمياتهم ودرجاتهم الوظيفية ورواتبهم ونسبتهم وهل توجد خطة للمؤسسة لتكويت هذه الوظائف

فهاد يسأل وزير التجارة عن عمليات النصب العقاري

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن عمليات النصب والاحتيال التي يتعرض لها المواطنون في المجال العقاري.

وجاء في مقدمة السؤال: حدثت في الأونة الأخيرة عملية نصب واحتيال على عدد من المواطنين وذلك في معرض لبيع وشراء العقار في أرض المعارض وآخر في أحد الفنادق تحت رعاية بعض الشركات العقارية ما تسبب لهم بخسائر مالية ضخمة وسجلت قضايا في مخفر الصالحية.

وطالب فهاد بإفادته وتزويده بالآتي:

1 - كم يبلغ عدد المعارض العقارية التي أصدرت لها الوزارة تراخيص منذ عام 2015 حتى شهر فبراير 2017 ؟ مع بيان تاريخ تنظيم كل معرض واسم المعرض واسم المنظم؟

2 - ما إجراءات ترخيص المعارض العقارية؟ وما الأوراق التي تطلبها الوزارة من الشركات العقارية أو شركات التسويق العقاري للمشاركة؟

3 - ما إجراءات ترخيص الإعلان لمنتجات عقارية في الصحف والوسائل الإعلانية؟ وما الأوراق التي تطلبها الوزارة من الشركات العقارية أو شركات التسويق العقاري للمشاركة؟

4 - هل يسمح القانون لشركات التسويق العقاري ببيع عقارات مضمونة الدخل؟ إذا كانت الإجابة بالنفي ما الإجراءات تجاه الشركات المخالفة؟

5 - نشر في الصحف اليومية تصريح لعدد من مسؤولي الوزارة بأن "المعارض العقارية بريئة من النصب" و"المعارض العقارية ضمنت مصداقية العروض"، فهل هذه التصاريح صدرت من المسؤولين؟ وهل ستعوض الوزارة أي عميل تعرض للغش في المعرض نفسه؟

6 - تبيع إحدى الشركات العقارية شققا في مدينة صباح الأحمد البحرية. فهل يمكن إصدار وثائق بالوحدات (الشقق) في أرض سكنية؟ وهل أصدرت الوزارة ترخيصا لبيع الشقق في مناطق سكنية؟